السيد الرئيس،

بالإشارة إلى التزامات إعلان ديربان لمكافحة جميع أشكال "العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من التعصب"، تدعو مؤسسة السلام مع أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان الدول للوفاء بهذا الالتزام لتحقيق الهدف الكامل لهذا الإعلان. مع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، نسترعي انتباه المجلس إلى السياسات التمييزية لبعض الدول مثل البحرين، حيث تقوم حكومة البحرين بممارسة التمييز ضد سكانها من البحارنه والعجم.

اضطهدت الحكومة تحديداً السكان الأصليين البحارنه بسبب تعبيرهم عن المعارضة السياسية. فمنذ 2011، قتل 56 شخصاً بسبب سوء استخدام الغاز المسيل للدموع والأسلحة الرشية في البلاد، جميعهم من البحارنه.

كما وسعت البحرين أيضاً سياساتها التمييزية إلى عجم، وهي مجموعة عرقية من غير العرب أصلهم من إيران. والذين استهدفوا من قبل الحكومة لسنوات عديدة، تعرضوا فيها لإسقاط جماعي لجنسياتهم والترحيل دون مبرر. وعلى مر السنين، عانى البدون من عجم من الإقصاء من قبل الدولة والحرمان من الحقوق الاجتماعية، بما في ذلك الحق في التملك، والسفر إلى الخارج وتلقي المنح الدراسية والحصول على التعليم العالي.

في عام 2012، أسقطت البحرين جنسيات مجموعة من 32 شخصاً، 19 منهم من العجم، حيث أسقطت جنسياتهم البحرينية دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وبالمثل، في يناير من هذا العام، أسقطت جنسيات 72 شخصاً آخرين، 9 منها عجم وضمن هذه المجموعة، أولئك الذين لا يزالون يقيمون في البحرين هم الأكثر عرضة للخطر. حيث يجب على هؤلاء الأفراد العثور على كفيل أو سيواجهون الترحيل. كما تم الحجز على حساباتهم المصرفية بأمر من السلطات البحرينية، ومن ضمن ضحايا التدابير التمييزية هذه ابراهيم كريمي وتيمور كريمي وجواد وجلال فيروز.

ولذلك فإننا ندعو المجلس إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل ضمان تعزيز المساواة وحماية حقوق الإنسان في دول مثل البحرين.

شكراً.